المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.59151/.v8i1.363

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 19-12-2023
تاريخ القبول: 25-2-2024

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في الدراسات الإسلامية والإنسانية

مراجعة كتاب: أصول الفكر السياسي في القرآن المكي

عبد الجليل رسو[1]

rassouabdeljalil8988@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه القراءة إلى تقديم كتاب (أصول الفكر السياسي في القرآن المكي) نموذجًا للدراسات القرآنية والسياسية الجادة، وأطروحة الكتاب الأساسية تتجلى في الرد على ادعاء تفرد القرآن المدني وحده بالمادة الدستورية، ولذلك فهو يرى أن هناك أصولًا للفكر السياسي في القرآن المكي أيضًا.

وفي تحليلنا لهذه الأطروحة خلصنا إلى أنه يمكن الاستفادة من النص القرآني في استنباط نظريات سياسية وأصول معرفية تشتد الحاجة إليها في واقعنا المعاصر، وذلك من خلال استثمار التجارب الإنسانية والتراكمات الفكرية عبر الأزمنة والأمكنة.

الكلمات المفتاحية:

أصول الفكر السياسي، القرآن المكي، فلسفة السياسة، الفلسفة الغربية، العلمانية الشاملة والجزئية.

(1) باحث في الفكر السياسي الإسلامي، وأستاذ بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالمملكة المغربية.

للاقتباس: رسو، عبد الجليل، مراجعة كتاب: أصول الفكر السياسي في القرآن المكي، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج8، ع1، 250-257.

© نشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC 4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص تنزيل البحث وقراءته والتصرف به مجانًا، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان إذا ما قد أُجري عليه أي تعديلات، ولا يمكن استخدام هذا البحث لأغراض تجارية.

OPEN ACCESS
Received: 2023-12-19
Accepted: 2024-2-25

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في
الدراسات الإسلامية والإنسانية

Principals of the Islamic Political Thought in the Meccan Quran: A Review

Abdeljalil Rassou[(2)]

rassouabdeljalil8988@gmail.com

Abstract:

This reading aims to present the book The Principals of Political Thought in the Meccan Quran as a model for serious Quranic and political studies. The main thesis of the book is to respond to the claim that only the Medinan Quran uniquely addresses constitutional matters. Therefore, it argues that there are also principles of political thought in the Meccan Quran. In our analysis of this thesis, we concluded that the Quranic text can be utilized to derive political theories and epistemological principles that are increasingly needed in our contemporary reality. This can be achieved by leveraging human experiences and intellectual accumulations across time and space.

keywords:

Principals of Political Thought, the Meccan Quran, Political Philosophy, Western Philosophy, Comprehensive and Partial Secularism.

(2) Researcher in Islamic political thought, and a professor at the Regional Academy for Education and Training in the Kingdom of Morocco.

Cite this article as: Rassou, Abdeljalil, Principals of the Islamic Political Thought in the Meccan Quran: A Review, Journal of Namaa, Nama Center, Egypt, V8, issue 1, 2024: 250-257.

© This research is published under an open license (CC BY-NC 4.0), which allows anyone to download, read and use the research for free, provided it is properly acknowledged, indicating if any modification has been made to it. This research shall not be used for commercial purposes.

عنوان الكتاب: **أصول الفكر السياسي في القرآن المكي.**

اسم المؤلف: التيجاني عبد القادر حامد.

بلد النشر: قطر.

دار النشر: منتدى العلاقات العربية والدولية.

سنة النشر: 2017.

الطبعة: الثانية.

عدد الصفحات: 304.

مقدمة:

إن هذا الكتاب الذي أبدعه التيجاني عبد القادر حامد[3] من الكتب المتقدمة في رسم معالم الفكر السياسي من المنظور القرآني المكي، فهو خطوة جادة وعميقة تهدف إلى تصحيح صورة الإسلام في جانبه السياسي؛ من خلال الرد على ادعاءات بعض المستشرقين ومن سار على نهجهم.

لقد تخطت دراسة المؤلف هذه كتابات كثيرة ظلت تدور في فلك التمييز السياسي بين المرحلة المكية والمدنية؛ فالسياسة النبوية ـ بحسب رأيهم ـ اكتمل إطارها النظري في مكة، وتنتظر التطبيق الفعلي في المدينة، بخلاف ما يراه الكاتب من كون المرحلة المكية ليست مرحلة مبادئ عامة تنتظر التنزيل على أرض الواقع في المرحلة المدنية، ولذلك فأطروحته جاءت لدرء توهم ـ البعض ـ تفرد القرآن المدني وحده بالمادة الدستورية.

هنا يبرز دور المؤلف في عرضه لرؤية جديدة؛ تروم نقد مسألة المفاضلة والتمييز بين موضوعات القرآن المكي وموضوعات القرآن المدني، خصوصا في جانبها السياسي.

وفي سياق آخر؛ يبرز المؤلف تجربة الرسول الإصلاحية في إطار الصراع السياسي الداخلي(مكة) والفساد الدولي الخارجي (الفرس والروم)، ثم ختم بما انتهت إليه التجارب الدينية (اليهودية والمسيحية) والمذاهب العلمانية من فساد وانحراف.

إن هذه المحاولة في مراجعة هذا الكتاب ليست هي الأولى، بل سبق إلى ذلك الدكتور الفاضل

(3) مؤلف هذا الكتاب: الدكتور التيجاني عبد القادر حامد، مفكر إسلامي من السودان، يرأس حاليًا قسم العلوم الاجتماعية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قطر.

إبراهيم محمد زين[4]؛ وبالرغم من كون قراءته للكتاب مهمة ومفيدة لي، لكنها غفلت عن ذكر مسألتين اثنتين يمكن عدهما جوهر الكتاب:

الأولى: لم يكلف **الدكتور إبراهيم محمد زين** نفسه عناء البحث عن أهم شيء في الكتاب؛ وهو الكشف تصريحًا عن أصول الفكر السياسي في القرآن المكي كما جاءت في الكتاب. بحيث لو سألنا عن عدد الأصول التي ذكرها المؤلف لن نخرج بشيء.

ثانيًا: لم يبرز **الدكتور إبراهيم** بعض أفكار ومواقف المؤلف حول العلمانية بنوعيها الشاملة والجزئية، مما سيؤثر في بسط معالم نظريته بشكل متكامل، ولعل عذره في ذلك؛ قد يكون بسبب عدم حصوله على الطبعة الثانية التي تنفرد بإضافة الباب الخامس. لذلك اكتفى بالطبعة الأولى الصادرة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

وأظن أننا بحاجة بعد هذا التمهيد السريع، لأن نفصح للقارئ عن أهم مراحل هذه المراجعة؛ وبيان ذلك في الآتي:

المرحلة الأولى: الملاحظة

وذلك بملاحظة عنوان الكتاب وتصميمه، ثم تقسيم أبوابه وموضوعاته إجمالًا؛ مع بيان منهجه في دراسة السورة، ثم إشكالية الكتاب.

المرحلة الثانية: التحليل

وتشمل هذه المرحلة تحليل القضية الرئيسة في الكتاب، ثم تحليل القضايا الفرعية.

المرحلة الثالثة: المناقشة

وأما المناقشة فستخصص لدراسة ثلاث مسائل رأيت أهميتهما، وذلك من خلال الإشارة إلى تأصيلات الإمام الشاطبي وأطروحة الدكتور طه عبد الرحمن ومحمد نصر عارف وتوفيقات الدكتور محمد بن المختار الشنقيطي، ثم أخيرًا انتقادات الدكتور فريد الأنصاري؛ باعتبار كل هذه الآراء استدراكات مكملة لهذا الجهد.

المرحلة الرابعة: التركيب

تتضمن جملة من الخلاصات التركيبية المهمة.

---

(4) أستاذ مساعد بقسم معارف الوحي، الجامعة الإسلامية العالمية. ماليزيا.

1/ملاحظات حول الكتاب:

هذا الكتاب حصل به مؤلفه على درجة الماجستير في فلسفة السياسة من جامعة الخرطوم عام 1984م. حيث قام المعهد العالمي للفكر الإسلامي بنشر طبعته الأولى عام (1416هـ/1995م)، بـ «هيرندن» ـ فرجينيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية، دار البشير للنشر والتوزيع بـ «عمان» ـ المملكة الأردنية الهاشمية.

وأما الطبعة الثانية -التي بين أيدينا- فهي صادرة عن منتدى العلاقات العربية والدولية سنة 2017م بالدوحة ـ قطر، وهي تختلف عن الطبعة الأولى في الآتي:

من حيث الشكل، تصميم الكتاب جذاب للقارئ، يتجلى ذلك في جودة أوراقه الصفراء، ووضوح تخطيط الصفحات والهوامش؛ مما يجعل الكتاب سهل القراءة.

من حيث المضمون، تفردت طبعة منتدى العلاقات العربية والدولية بإضافة الباب الخامس، مما ساعد في استيعاب القارئ لقصد المؤلف من الكتاب.

وأما إذا تأملنا في العنوان ومدى موافقة عناصره لمضامين الكتاب؛ فإننا سنجد المؤلف يُصرّ على صياغته وفق الآتي: **أصول الفكر السياسي في القرآن المكي**، وقد بين دواعي اختياره هذا بقوله: «... فهو بحث في أصول الفكر السياسي وليس في تأريخ الإسلام السياسي أو أشكال الدولة الإسلامية. كما أنه يبحث عن هذه الأصول في القرآن المكي وليس في القرآن المدني.. وهو بذلك بحث في الفلسفة السياسية وليس في العلوم السياسية»[5].

لكن عند اطلاعنا على قضايا الكتاب وفحصها بدقة؛ لاحظنا أنّ العنوان المقترح من المؤلف يغطي فقط مضامين الباب الثاني الموسوم بـ«أصول الفكر السياسي في القرآن المكي»، وعليه يمكن اقتراح عنوان آخر للكتاب يكون جامعًا مانعًا ـ على حد تعبير المناطقة ـ شاملًا لمباحثه مستوعبًا لقضاياه؛ وفقًا للصيغة الآتية:

«**أصول الفكر السياسي: رؤية قرآنية فلسفية**»، لا سيما وأن الباب الرابع والخامس خُصّصا لدراسة فلسفة السياسة الغربية.

ولعل السبب في ذلك هو أن الكتاب مجموعة مقالات مستقلة عن بعضها؛ جمعها المؤلف في كتاب واحد؛ وكأنه عمل فقط على إدخال طائفة من التعديلات والروابط لتصل بعضه ببعضٍ، ولا أدل على

(5) الدكتور التيجاني عبد القادر حامد، أصول الفكر السياسي في القرآن المكي، ص 20 ـ 21.

ذلك؛ ما ذكره هو نفسه في مقدمة الطبعة الثانية، فقد أشار إلى كون معظم محتويات هذا الكتاب، هي امتداد لبحوث مستقلة نُشِرت سابقًا؛ وعمله في الطبعة الثانية؛ إنما هو تعميق للنظر في بعض القضايا.

وأما محتويات الكتاب فهي تتألف من ثلاث مقدمات، وخمسة أبواب ثم خاتمة، وكل باب يتفرع إلى جملة من المباحث؛ ولذلك يمكن عرض محتوياته وفق الترتيب الآتي:

مقدمة الطبعة الثانية

مقدمة طه جابر العلواني

مقدمة الطبعة الأولى

الباب الأول: مقدمات في الفكر السياسي.

والباب الثاني بعنوان: أصول الفكر السياسي في القرآن المكي.

أما الباب الثالث فقد وسمه ب: **العلاقات الدولية و أثرها في دولة الرسول.**

ثم الباب الرابع بعنوان: مداخلة بين الفكر السياسي الإسلامي والأيديولوجية العلمانية.

والباب الخامس: العلمانية الشاملة والعلمانية الجزئية.

ثم الخاتمة.

منهجه في دراسة السورة

في مقدمة طبعته الأولى؛ أوضح المؤلف منهجه العام في التعامل مع القرآن الكريم؛ لتفسير الظاهرة الاجتماعية ـ السياسية..، فهو يعتبر الآية القرآنية ظاهرة مفتاحية؛ بها يتم البدء في تحليل الظواهر لفهم أجزائها وسياق استعمالها، وينتقد النمط السائد بين الباحثين، بحيث يقدمون تحليل الظاهرة الاجتماعية ويؤخرون النص، ومن خلال ما توصلوا إليه من نتائج؛ تأتي الآيات شواهد داعمة لوجهات نظرهم. وبالتالي فهو يرى هذا النوع من الاستشهاد قاصرا عن تفسير الظواهر.

وفي السياق نفسه، أشار المؤلف بشكل خاص إلى منهجه في دراسة سورة الأعراف، بحيث لم يتبع المناهج المألوفة لدى المفسرين، فقد قام بتجزئتها إلى أقسام ذات وحدات موضوعية، بحيث يحدد في كل قسم المفاهيم الأصولية الأساسية للفكر السياسي، ثم ينفتح على بقية السور المكية ليلتقط الأصول المفرقة ويضمها إليها دون تعسف في الأخذ أو إخلال بالسياق.

إشكالية الكتاب

يصل بنا التفكير والتأمل في مضامين الكتاب إلى صياغة الإشكالات الآتية:

- ما الفكر السياسي؟ وما أصوله؟
- كيف يمكن الاستفادة من الدرس القرآني في بناء نظريات سياسية إسلامية؛ تسهم في البناء السياسي المعاصر؟
- هل للفكر السياسي الإسلامي أصولًا في القرآن المكي أيضًا أم أن أصوله تنحصر في القرآن المدني فقط؟
- **ولماذا اختار المؤلف البحث عن أصول الفكر السياسي في القرآن المكي وليس المدني؟**
- **وماذا يترتب عن التأصيل للفكر السياسي في القرآن الكريم؟**
- ثم **ماهي المعايير التي على أساسها تم اختيار سور مكية بعينها ولم يعتمد سورًا مكية أخرى لها اهتمام بالشأن السياسي أيضًا؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالات عدة أسئلة:

أولًا: ما هي دواعي اختيار المؤلف القصص القرآني مجالًا للبحث الفكري السياسي؟

ثانيًا: ما هي خطة المؤلف في الكشف عن هذه الأصول لاسيما في سورة الأعراف؟

ثالثًا: كيف جمع المؤلف في معالجته لأصول الفكر السياسي بين المنظور القرآني وبين فلسفة السياسة الغربية؟

رابعًا: بماذا يفسر المؤلف انحراف المذاهب العلمانية عن مسار التدين التوحيدي؟

2/ التحليل

القضية الرئيسة في الكتاب

يتناول الكتاب قضية أساسية يمكن صياغتها وفق الآتي: **القرآن المكي مصدر معرفي أساسي في استنباط أصول الفكر السياسي.** ولتأكيد هذه القضية كان لزامًا على المؤلف مواجهة ادعاءات فريقين من الناس قام بعرضها في كتابه. الفريق الأول: المستشرقون، والفريق الثاني: نفر من المفكرين الإسلاميين.

وأما الفريق الأول: فإنه ينكر بالأصالة وجود الأصول السياسية في القرآن المكي جملة. وبالتبع ينكر وجود شيء من فروع الفكر السياسي في هذه المرحلة. فهؤلاء يرون أن السور المكية ركزت دعوتها في عرض مشاهد يوم القيامة والحساب الأخروي فقط؛ دون خوضها في العقيدة السياسية التي تنفتح على الحياة الاجتماعية بهدف تنظيمها. وعلى هذا الأساس، فظهور هذه العقيدة في نظرهم بدأ بعد حدث الهجرة وليس قبله.

ومن أبرز المستشرقين الذين حملوا لواء هذه الادعاءات ودافعوا عنها المستشرق المشهور جولد تسيهر (1850 ـ 1920م)، من خلال كتابه «العقيدة والشريعة في الإسلام: تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الدين الإسلامي».

كما سار على النهج ذاته المستشرقان (فرانش بهل و تور أندراي)، والمستشرق الإنجليزي مونتجمري وات. بل إن نفرًا قليلًا من متأخرة المسلمين ذهبوا في الاتجاه الاستشراقي نفسه، وعلى رأسهم علي عبد الرازق في كتابه الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام.

الفريق الثاني: لم يقبل مزاعم المستشرقين، لكنهم نزلوا بها إلى درجة أدنى، فقالوا إن القرآن المكي يتضمن موضوع العقيدة السياسية؛ لكنه جاء مجملًا ينتظر التنفيذ في دولة المدينة. وفي هذا الصدد يقول: «يبدو لنا ـ خاصة بعد اكتمال القرآن المنزل ـ أن القرآن المكي والمدني يتداخلان في موضوعاتهما ويتكاملان في عرض المعاني والاحتجاج لها». بل إنه ينفي في سياقٍ آخر مقولة انتظار الهجرة إلى يثرب للتمكن من تطبيق المبادئ السياسية التي جاء بها القرآن المكي. وقد علّل الأستاذ عبد القادر ذلك بعدة أمور؛ من بينها:

أولًا: كل خطوة في المرحلة المكية كانت حركة نحو استكمال القدرة واكتشاف الحيلة، التي يتم بها التمكين السياسي الذي يدعو إليه القرآن الكريم.

ثانيًا: القراءة المتأنية لسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، تشير إلى أنه كاد بالفعل يستوفي تطبيق معظم المبادئ السياسية في مكة ذاتها قبل هجرته إلى المدينة، بل تشير إلى أن هجرته لم تكن هدفا استراتيجيا، ولا أمرا يندرج في جوهر الدين وأصله، وإنما كانت إجراء في طريق السعي إلى استكمال التمكين الديني والنصرة السياسية.

القضايا الفرعية في الكتاب

تناول المؤلف في الباب الأول الذي حمل عنوان «**مقدمات في الفكر السياسي**»، الذي يمتد من الصفحة 23 إلى الصفحة 60 بمعدل 37 صفحة، حيث سعى المؤلف إلى توضيح ثلاثة معان في مقدمات ثلاث:

المقدمة الأولى: في معنى الفكر السياسي عمومًا، ومعنى السياسة بوجه خاص؛ وبعد أن ذكر المؤلف تعريفين للسياسة اقتبسهما من **معجم لتره ومعجم روبير**، خلص إلى أن قضايا الفكر السياسي تختص بالبحث في ثلاث مجالات، داخلة ضمن ما يعرف في الفقه السياسي الإسلامي ب الأحكام السلطانية، هذه المجالات هي كالآتي:

- مجال السلطة: كيف يُتوصل إليها «تراضيًا أم إكراهًا»؟ وكيف يكون التصرف فيها؟ وكيف تكون علاقة الفرد بها «خضوعًا أم خروجًا أم حوارًا»؟
- مجال القانون الدستوري: الذي يحدد العلاقات النظامية بين مؤسسات السلطة السياسية والقضائية والتشريعية. أي الشكل الدستوري للدولة.
- مجال التأثير المتبادل بين المؤسسات النظامية الثابتة وتيارات الرأي المتحركة في المجتمع كالأحزاب والرأي العام والنقابات.

المقدمة الثانية: لما كان البحث يسعى لمعالجة قضايا السياسة في أصولها لا في فروع مسائلها، فقد جاءت المقدمة الثانية لتحديد معنى الأصول. ثم حصر مجالات الفكر السياسي من خلال النظر في عدة أمور:

- في مقاصد الأفعال السلطانية.
- في القيم السياسية التي تستند عليها المؤسسات السياسية: الخير والشر، الحسن والقبيح.
- في الأهداف والغايات الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها السلطة السياسية، هل هي الخير أم الشر؟
- في مبدأ حدود السلطة السياسية.
- في مبدأ حدود الطاعة الواجبة.

المقدمة الثالثة: في معنى القرآن المكي، مع بيان أسباب قصر بحث أصول الفكر السياسي من خلال القرآن المكي فقط.

وبعد هذه المقدمات الثلاث، بيّن معنى المفهوم الكلي للوجود في إطار الرؤية الإسلامية، ثم انتقل إلى بيان أثر المثالية الأفلاطونية في الفكر السياسي الأوروبي والعالمي؛ بدءًا من أرسطو ومرورًا بطائفة من مدارس الفكر الغربي، وانتهاء بالفلسفة الحديثة، على أساس أن هذه المدارس برمتها ظلت تشكل الخلفية الفلسفية التي ارتكز عليها شكاك المستشرقين في نقدهم للإسلام، ثم ختم ببيان أوجه التقارب بين المرجعية المثالية الأفلاطونية والمرجعية التوحيدية الإسلامية في معالجة الظاهرة السياسية.

أما في الباب الثاني بعنوان: أصول الفكر السياسي في القرآن المكي، الذي يمتد من الصفحة 61 إلى الصفحة 138 بمعدل 77 صفحة، فقد اختار المؤلف من القرآن المكي **سورة الأعراف** باعتبارها إطارًا مرجعيًا لأصول الفكر السياسي في القرآن المكي جميعًا، وليس يعني ذلك ترك بقية السور المكية، معللًا ذلك بكونها تشمل جماع قضايا الأصول السياسية.

قسم المؤلف السورة ثلاثة أقسام، وذلك في محاولة منه للإجابة عن سؤال واحد هو: كيف تصير معاني هذه الآيات أصولا للفكر السياسي؟

القسم الأول: يضع الأساس التصوري عن الوضع الإنساني؛ وفق مفهومين رئيسين هما: مفهوم وحدة أصل الإنسانية؛ مستدلًا على ذلك بالآيات 189ـ 190، ومفهوم استخلاف الإنسان في الأرض؛ مستدلا على ذلك بالآية 2 ـ 54.

القسم الثاني: يعرض فيه المؤلف نماذج من تجارب الرسل السابقين مع أقوامهم على مدى التاريخ الإنساني، وقصده في ذلك بيان كيف يُتفاعل مع مبادئ الدين وكيف يُستجاب لها. وقد استنبط المؤلف الأصول السياسية التي جاءت بها تجارب الرسل، ثم قارنها بأطروحات ونصوص الفكر السياسي الغربي.

القسم الثالث: عاد فيه المؤلف لعرض تجربة الرسول صلى الله عليه وسلم مع قومه في مكة، لا لأخذ العبرة فقط، وإنما لبيان تأثير ومساهمة تجارب الأنبياء مع أقوامهم؛ في صناعة الإطار التصوري لفلسفة السياسة التي يسير عليها الرسول مع قومه بمكة.

أبرز أصول الفكر السياسي في القرآن المكي:

على سبيل الختم في هذا الباب؛ نورد أهم أصول الفكر السياسي التي تم استنباطها، ويمكن صياغتها وفق الآتي:

- **الخالقية**: فالله وحده هو الخالق؛ وذلك يقتضي على البداهة الاعتراف بسلطان واحد أعلى؛ له السيادة العليا، وأي محاولة للخروج عن سلطانه ستكون ظلما واستكبارا بغير حق.

- **الاستخلاف:** فالأرض أرض الله؛ استخلف فيها الناس جميعًا مؤمنهم وكافرهم: فهي مشتركة بين من يسعى لإقامة العدل فيها ومن يسعى إلى الكبرياء، والتمكن فيها يكون بحسب تحقيق مبدأ الاستعداد؛ وبحسب الإرادة الإلهية.
- **الاقتداء:** ذلك بالاستفادة من تجربة الرسل السابقين مع أقوامهم على مدى التاريخ الإنساني؛ باعتبارهم أول من جاء بفكرة الدولة. وبذلك تكون التجربة النبوية المكية هي الأصل.
- **الفطرية:** خلق الله الناس على الفطرة السليمة، ومعنى هذا أن الانسان يمتلك قابلية للتدين. ولو لم تكن هناك قابلية نفسية لقبول الخير لتعطل أمر الدين أو لصار إلزاما على الإكراه، كما أن الخير والشر أيضا نوازع أصيلة في النفس البشرية، والصراع بين الحق والعدل والظلم والشر دائم إلى أن يرث الله الأرض.
- **وحدة الأصل الإنساني:** بما يعني أنه ليس لأحد من أبناء آدم أن يدّعي الامتياز على أحد، يشترك في ذلك حتى الرسل. فكون الرسول قد أوتي سلطانًا لا يعني إخراجه عن صفته البشرية، وإنما يعني فقط أنه صار بشرًا رسولًا إلى البشر، واتباعه حينئذ يكون واجبًا على الآخرين، لا لعنصره التكويني ولكن اتباعًا للمصدر الأعلى الذي اصطفاه.
- **الطاعة:** ويعني ذلك الانقياد التام للوحي فقط، والانقطاع عن اتباع الكهنة وطبقة رجال الدين، كما أن إنكاره سيؤدي إلى ظاهرة الانحلال الاجتماعي، الذي يؤدي بدوره إلى الفساد والإفساد في الأرض.
- **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** فهو من الأصول الكلية في المرحلة المكية؛ بل وفي كل التجارب الإصلاحية للأنبياء، فلا يمكن أن نقول ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بدأ في المرحلة المدنية.

أما الباب الثالث الذي يمتد من الصفحة 139 إلى الصفحة 200 بمعدل 61 صفحة، فقد وسمه بـ: **العلاقات الدولية و أثرها في دولة الرسول**، درس فيه المؤلف تجربة النبي محمد صلى الله عليه وسلم في مكة بكثير من الدقة والتفصيل؛ واصلا إياها بما توصل إليه نظره في تجارب الفساد الإسرائيلي والروماني والفارسي، وذلك في ستة محاور:

- الأول: الانهيار الداخلي لقريش.
- الثاني: الفساد الإسرائيلي.
- الثالث: الفساد الدولي العام كما تعرضه سورة الروم.

- الرابع: الفساد الداخلي في الإمبراطورية الفارسية.
- الخامس: الفساد الداخلي في الإمبراطورية الرومانية.
- السادس: سعي الرسول في مكة نحو إقامة الدولة.

فبعد دراسته للوضعية القرشية، واستعراضه لتاريخ قريش، انتقل المؤلف إلى بيان الفساد الذي أصاب التجربة الإسرائيلية وأمراض التدين التي لحقتها، وحاول من خلال المقارنة بين سورتي قريش والإسراء بيان الاختلاف بين الحالة الإسرائيلية والحالة القرشية. فالفساد الاجتماعي لقريش حدث في حالة غياب «الكتاب والدولة»، أما الفساد الذي اكتنف التجربة الإسرائيلية، كما عرضتها سورة الإسراء، فقد حدث بالرغم من وجود «الكتاب والدولة».

ويرى الدكتور التيجاني أن سورة الإسراء تبدأ من حيث انتهت سورة قريش في عرض أمراض التدين وأحواله. وقد كان للتجربة الإسرائيلية كما يرى المؤلف ـ أثر بارز في تكوين وعي النبي صلى الله عليه وسلم وتشكيل منهجه الحركي واتخاذ العبرة من التجربة الإسرائيلية.

ثم ينتقل المؤلف إلى بيان الفساد الدولي العام كما عرضته سورة الروم، التي تخص بالذكر العلاقات التاريخية الرومانية الفارسية، وكانت قد تعرضت لها من قبل سورة الإسراء عند الحديث عن التجربة الإسرائيلية، فبنو إسرائيل عانوا من آثار الصراع الفارسي الروماني وتداخلاته في المنطقة.

وعندما حاول المؤلف الإجابة عن سؤال: **لماذا يفرح المسلمون بانتصار الروم؟** نظر في العلاقات التجارية ومسار التجارة الدولية، وكيف أن الوجود الروماني في البحر الأحمر كان ضارا بالحركة التجارية التي تديرها قريش، فكان من الطبيعي أن تتخذ قريش من فارس حليفًا لها، في حين فرح المسلمون؛ لأن انتصار الروم له دلالات، أهمها إمكانية انتصار الضعيف عُدّة على القوي، ولكونه مقدمة لانهيار القوى العظمى في ذلك الوقت؛ إذ إن تسلط الروم على الفرس كان يعني قرب نهاية الروم أنفسهم؛ لأن الصراع قد يفضي في نهاية الأمر إلى تحطيم كل من القوتين، وبالتالي تحين الفرصة للقوة الجديدة كي تأخذ زمام المبادرة على مسرح الأحداث.

ثم ينتقل المؤلف إلى دراسة الفساد الداخلي في الإمبراطورية الفارسية من خلال استعراض ما ذكره ابن خلدون عن تاريخ الإمبراطورية إبان البعثة المحمدية، متبعا ذلك بالتعرض للفساد الداخلي في الإمبراطورية الرومانية كما ذكره المؤرخ جيبون.

ويختم نظره التاريخي في الوضع الدولي المعاصر لبعثة محمد صلى الله عليه وسلم ببيان سعيه ﷺ في مكة لإقامة الدولة الإسلامية، فيقرر ذلك من خلال جملة من النقاط على النحو الآتي:

1ـ إسقاط الرسول صلى الله عليه وسلم الشرعية الدستورية عن الحكومة القرشية.

2ـ سعي الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ضرب مصالح قريش الاقتصادية.

3ـ محاصرة الرسول صلى الله عليه وسلم لقريش عن طريق عقود الجوار والمعاهدات، ويتجلى ذلك رحلته إلى الطائف، ثم استجارته بقبيلة نوفل، ومفاوضاته مع بني عامر، ثم بيعة الخزرج لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة.

أما الباب الرابع بعنوان مداخلة بين الفكر السياسي الإسلامي والأيديولوجية العلمانية. الذي يمتد من الصفحة 201 إلى الصفحة 242 بمعدل 41 صفحة، فقد توخى في هذا الباب إجراء مقارنة بين الفلسفة الحديثة وفلسفة القرآن في معالجة أصول الفكر السياسي. وقد اختار بعض الفلاسفة كنماذج لفهم هذا الفكر، وردهم إلى تراثهم الديني اليهودي والمسيحي. ولعل من أبرزهم مارتن لوثر.

وبدأ بالنظر في التجربة الدينية اليهودية وما آلت إليه من انحراف عن معنى التوحيد، ثم ربط ذلك بالإصلاح المسيحي، وما انتهى إليه أيضًا من انحراف، ثم أخيرًا الانحراف الذي وقعت فيه الحركة البروتستانتية في محاولاتها للإصلاح الداخلي، ثم التجربة الأيديولوجية العلمانية وفهمها بوصفها رد فعل على اللاهوت المسيحي.

في الباب الخامس بعنوان: العلمانية الشاملة والعلمانية الجزئية، الذي يمتد من الصفحة 243 إلى الصفحة 268 بمعدل 25 صفحة؛ عرض فيه المؤلف لتعريفات الدكتور عبد الوهاب المسيري للعلمانية بنوعيها الجزئية والشاملة، **فهو يقصد بالعلمانية الجزئية فصل الدين عن الدولة، والعلمانية الشاملة يقصد بها فصل كل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية، لا عن الدولة فحسب؛ بل عن الطبيعة وعن الحياة.**

ثم بين خطورة العلمانية الشاملة على الوجود الإنساني، وذلك من خلال نقده لفلسفة **أوغست كونت** التطورية، وتبيانه لأوجه الضعف فيها. **فكونت** -بعد الثورة الفرنسية- كان يرى ضرورة معرفة القوانين الكبرى التي يسير عليها التاريخ الإنساني، وذلك للتمكن من تنظيم المجتمع الجديد[6]. هذا الأمر قاده إلى صياغة نظرية التطور من خلال قانون المراحل الثلاث:

المرحلة اللاهوتية والمرحلة الميتافيزيقية والمرحلة الوضعية.

---

(6) المجتمع الجديد ضد القديم وهو مجتمع ما قبل الثورة الفرنسية، حيث كان يرتكز سياسيًا على سيادة الملكية ودينيا على سيادة البابوية، بينما المجتمع الجديد (ما بعد الثورة) صار يرتكز سياسيًا على سيادة الشعب ودينيًا على سيادة الضمير الفردي.

في المرحلة الأولى لا يكون العقل قادرا على تفسير علة الوجود إلا بردها إلى تدخل عالم الغيب.

في المرحلة الثانية يقوم برد علة الوجود إلى تصورات عقلية مجردة من المادة.

في المرحلة الثالثة سيتوقف العقل الإنساني عن البحث في علة الوجود، ويكتفي بالبحث عن القوانين الذاتية التي تتحكم في هذه الظواهر، وتجاوز الرؤية الدينية والميتافيزيقية، وتلك هي المرحلة الوضعية.

فكونت يذهب للقول إن الإنسانية في مسيرة تطورها المتصاعد تمر بهذه المراحل الثلاث، لكن المؤلف عرض لآراء فلسفية أخرى تتصدى لهذه النظرية، لعل أبرزهم هو الفيلسوف كارل بوبر في كتابه **بؤس الأيديولوجيا**، حيث أوضح أن الاعتقاد بالمصير التاريخي مجرد خرافة.

ولمزيد من التفصيل؛ قام المؤلف باختيار نماذج أخرى من الفلاسفة كانوا يصوغون أفكارهم ونظرياتهم السياسية تحت تأثير الفكر الديني (اليهودي/المسيحي). انتهى بهم المطاف إلى تجاوز الرؤية الدينية إلى الرؤية العلمانية. لكنه ميز بين فئتين:

- فئة العلمانية الجزئية: وهي «فئة نافرة من الكنيسة ومقولاتها اللاهوتية»، تتوجس من المؤسسة الدينية، وتخشى من أن يكون لرجال الدين نفوذ تشريعي يفرضون من خلاله اعتقاداتهم الدينية على بقية أفراد المجتمع، ويمثلها جون لوك (1632 ـ 1704) وآدم سميث (1723 ـ 1790).
- فئة العلمانية الشاملة: وهي «فئة نافرة ليس من الكنيسة وحسب، بل ومن الغيبيات الدينية كلها ومن فكرة الإله المتعالي»، وتتمثل في توماس هوبز (1588ـ1679) وفريدريك هيجل (1770 ـ1831) ولودفيغ فيورباخ (1804ـ1872) وكارل ماركس (1818ـ1883).

بعد ذلك انتقل المؤلف للحديث عن **المجتمع المدني والحكومة المدنية**، من خلال بيان طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة المدنية من جهة، وتأثير الدين على هذا الثالوث من جهة أخرى؛ وذلك من وجهة نظر طائفة من الفلاسفة أبرزهم: أفلاطون (كتاب الجمهورية) وأبو نصر محمد الفارابي (كتاب السياسة المدنية) والغزالي (كتاب معارج القدس في مدارج معرفة النفس) وغيرهم من فلاسفة العقد الاجتماعي أبرزهم جون لوك (كتاب مقالان في الحكومة) (رسالة في التسامح).

لقد أورد المؤلف عدة تعاريف للمجتمع المدني، أختار منها ذاك الذي انتهى إليه **هيجل** حيث عرّفه بأنه «تشكيل اجتماعي تتحقق فيه الحاجات الخاصة بواسطة حاجات سائر الناس، فلا يستطيع أحد

أن يحقق مجموع أهدافه دون أن يدخل في علاقة مع الآخرين...ولا أن يصل إلى إرضاء حاجاته إلا بأن يعطي الآخرين وسائل إشباع حاجاتهم في السعادة..»[7].

ثم عرض المؤلف لوجهة نظر جون لوك في الحكومة المدنية باعتبارها حكومة جمهورية توافقية، ذات صلاحيات محدودة، تتراضى عليها فئات المجتمع، وليست حكومة دينية تنشأ بموجب نصٍّ إلهي مقدس، كما أنها ليست نظامًا ملكيًا يُسيّره فرد مخصوص أو عائلة مميزة.

وسيرا على هذه الوجهة من النظر، يرى الدكتور التيجاني إمكانية التلاقي بين هذه الرؤية والرؤية الإسلامية؛ التي ترفض أيضًا «مفهوم الحق الإلهي المقدس» الذي كان يتمسك به بعض رجال اللاهوت المسيحي، كما أنها رؤية تقر بمبدأ المساواة والتسامح والحرية... ولعل صحيفة المدينة أبرز مثال؛ يقدم صورة مناسبة لمفهوم الدولة المدنية في الواقع المعاصر؛ إذ إن تلك الصحيفة كانت تمثل صيغة من صيغ التراضي السياسي الذي يرتكز على قائمة من الحريات والحقوق الأساسية: حرية الاعتقاد والعبادة، وحقوق المواطنة، والمساواة أمام القانون، وواجب الدفاع عن النفس والوطن، وحق التعبير والتنظيم[8].

ثم ختم هذا الباب بالحديث عن **منطقة الفراغ التشريعي** ويقصد بها الساحة السياسية؛ وهي مساحة سكت عنها الوحي فلم يغطها بنصوص تشريعية ملزمة، تاركًا ذلك الفراغ التشريعي لاجتهادات الأمة المسلمة حتى تتوصل إلى صيغة من صيغ التراضي السياسي.

3/المناقشة:

من أبرز المسائل التي رصدناها خلال دراستنا لهذا الكتاب ثلاث مسائل وهي وفق الآتي:

الأولى: النظرة التجزيئية في المنهج/ الثانية: النظرة التجزيئية في دراسة المفهوم / الثالثة: النظرة التجزيئية في دراسة النص.

المسألة الأولى: النظرة التجزيئية في المنهج

في سياق حديثنا عن منهج المؤلف في دراسة سورة الأعراف، أشرنا إلى كونه لم يتبع المناهج المألوفة لدى المفسرين القدامى، فقد قام بتجزئة السورة إلى أقسام ذات وحدات موضوعية، ويحدد في كل

(7) نقله الدكتور التيجاني بتصرف عن عبد الرحمن بدوي في كتابه فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، ص122-123، دار الشروق القاهرة.

(8) الدكتور التيجاني عبد القادر حامد، أصول الفكر السياسي في القرآن المكي، ص268.

قسم المفاهيم السياسية الأساسية، ثم ينفتح على سور مكية أخرى يلتقط منها الأصول المفرقة ويضمها إليها دون تعسف في الأخذ أو إخلال بالسياق.

وبالرغم من أهمية هذا المنهج في تحقيق الإفادة من النص القرآني، من خلال استنباط نظريات سياسية وأصول معرفية وقيم سياسية تشتد الحاجة إليها في واقعنا المعاصر، لكنها مع ذلك منهجية قاصرة عن تحقيق مقاصدها إذا لم نصل بها إلى حد اقتراح حلول عملية وإجراءات تطبيقية لإنهاء أزمتنا الدستورية. إذ يمكن للباحث النبيه أن يصنف هذا الكتاب ـ من خلال منهجه ـ ضمن الدراسات السياسية النصية، وهي تلك الدراسات التي تقتصر على استنباط الأصول والقيم السياسية من القرآن أو السنة.

ولعل من أبرز المفكرين المعاصرين الذين أشاروا إلى هذا؛ وانتقدوا هذا الصنف في التأليف الدكتور محمد بن المختار الشنقيطي، فبعد أن صنف الدراسات المعاصرة التي اهتمت بالمسألة السياسية الإسلامية إلى ثلاث مدارس: نصية، وسياقية، وإجرائية[9]، قال: «ولم يتحقق تركيب إبداعي بين المدارس الثلاث حتى الآن، وهو ما أضر بالفكر السياسي الإسلامي كثيرًا، وحرمه من فرصة تلاقح مثمر يخصبه ويثريه. وهذا التركيب بين المدارس الثلاث هو ما تطمح إليه هذه الدراسة»[10].

فهو وإن كان يعترف بفضل أصحاب المدرسة النصية كالدكتور التيجاني عبد القادر حامد، وجهود أصحاب المدرسة السياقية التاريخية كالدكتور محمد عابد الجابري، ورصانة أعمال أصحاب المدرسة الإجرائية كالدكتور داود أحمد، لكنه مع ذلك توجه إليها بالنقد من جهة التركيب، بل إنه حكم على بعضها بالقصور في اعتماد المعيار النصي والمسار التاريخي، ما يعني أنها مدرسة تتسم بنظرة تجزيئية؛ وقصده في الكتاب إنما هو جمع توفيقي بين هذه المدارس الثلاث. وفي هذا السياق يقول: «لقد سعينا هنا إلى التركيب بين المسارات التأصيلية والتاريخية والإجرائية، أملا في تحقيق شيء من تجميع الذات الإسلامية حول فهم مشترك للأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية في الماضي والحاضر والمستقبل»[11].

من ناحية أخرى، ومع كل هذا الجهد الذي بذلته المدرسة النصية في تأصيل شؤون السياسة والحكم؛ وجدنا من العلماء المعتبرين من يعارض هذا النظر، وينفي ورود نصوص شرعية في القرآن

---

(9) عرّف الدكتور محمد بن المختار الشنقيطي هذه المدارس بقوله: «فالمدرسة النصية تهتم باستنباط القيم السياسية من القرآن والسنة، والمدرسة السياقية تشرّح التاريخ السياسي الإسلامي في تطوّره، والمدرسة الإجرائية تبحث عن حل عملي للأزمة السياسية الإسلامية» الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية، ص40.

(10) الدكتور محمد بن المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية: من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي، طبعة منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، قطر، 2018م، ص40. 41.

(11) نفسه، ص43.

حول الظاهرة السياسية، ولعل من أبرزهم الدكتور فريد الأنصاري، قال رحمه الله: «**أما القرآن فقد أجمع السابقون واللاحقون على خلوه من نصوص مخصوصة بالشأن السياسي، ماعدا آيتي الشورى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ (آل عمران: 159). ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ الشورى: 38**»[12].

ولعل هذا القول منه جاء نتيجة رد فعل فقط على ما سماه ظاهرة التضخم السياسي للحركة الإسلامية، لذلك نجده أسال كثيرًا من مداد قلمه وأفنى كثيرًا من عمره لأجل إثبات فكرة أن الشأن السياسي ليس مدخلا رئيسًا لإصلاح أحوال الأمة، وربما قد غالى في ذلك كما يغالي أهل السياسة في اعتبار المدخل السياسي هو مفتاح النهضة الحضارية للأمة. ولعل دراسة الدكتور محمد بن المختار الشنقيطي تشكل منهجًا وسطًا جامعًا بين كل هذه المدارس والآراء، وخير الأمور أوسطها.

المسألة الثانية: النظرة التجزيئية في دراسة المفهوم

إن أول ما يسهم في تراجع الأمم فكريًا وحضاريًا هو استعارة المفاهيم من مجال تداولي مختلف عن مجالها التداولي الأصلي؛ فتكون النتيجة هي استبداد النظرة التجزيئية في دراسة المفهوم، وقد يتحقق الخلط بين ما هو موجود في دائرة المشترك الإنساني وبين ما هو من الخصوصيات. فالمفاهيم إذن تحمل في جوهرها مجموع تصورات وتراكمات فكر الأمة.

وفي هذا السياق يقول الدكتور نصر محمد عارف «**إن أي إنتاج علمي وضعي منطلق من العقل والواقع البشري ومؤسس عليهما ومحدد بحدودهما، لا بُدّ أن يلبس بخصوصيات هذا العقل وذاك الواقع بدرجة أو بأخرى.. أما الإنتاج العلمي المرتبط بالوحي والنابع منه أو الدائر حول مفاهيمه وأوامره فإن عنصر الخصوصية فيه يضيق ولا ينعدم**»[13].

وعليه، فقد وجدنا المؤلف على سبيل المثال؛ يستعمل مفهوم السياسة وفقَ ما هو متعارف عليه في العلوم السياسية المعاصرة، قال: (السياسة تشمل حكم الدول وحكم الأنساق الإنسانية الأخرى)[14].

ومع خطورة هذا المفهوم في البناء الحضاري للأمة؛ كان أولى له؛ لو اختار تعريفًا إسلاميًا أصيلًا؛ مثل ما أورد شيخ الحنابلة أبو الوفاء علي بن عقيل (ت: 513هـ)، قال رحمه الله: «السياسة ما كان من الأفعال، بحيث يكون الناس معه أقرب إلى **الصلاح**، وأبعد عن **الفساد**، وإن لم يشرعه

(12) الدكتور فريد الأنصاري، البيان الدعوي وظاهرة التضخم السياسي، منشورات ألوان مغربية، الطبعة الأولى، 2003م، ص61.
(13) الدكتور نصر محمد عارف، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، المحور الخامس: تحرير الدكتور عبد الوهاب المسيري، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة، 1998، ص177.
(14) الدكتور التيجاني عبد القادر حامد، أصول الفكر السياسي في القرآن المكي، ص 25.

الرسول ﷺ، ولا نزل به وحي». وعلى هذا النهج في التعريف سار معظم الفقهاء، إذ إننا نجد كتاب «السياسة الشرعية في **إصلاح** الراعي والرعية» لابن تيمية(ت728ه) يحمل المعنى نفسه؛ الذي هو الإصلاح، وكذلك صاغ ابن القيم الجوزية(ت751ه) عنوان كتابه: «الطرق الحكمية في **إصلاح** الراعي والرعية».

فالسياسة -بحسب- هذا النموذج المعرفي المتحيز إلى دائرة التراث الإسلامي؛ يلخص السياسة في جلب المصلحة ودرء المفسدة، كما أنه لا يمنع أن يكون مفهوم الصلاح والفساد منتجًا بشريًا يمكن إدراكه بالاجتهاد العقلي، فما رآه العقل حسنًا فهو الصلاح ما لم يخالف نصًّا شرعيًا، وما رآه العقل سيئًا فهو الفساد ما لم يعارض نصًا شرعيًا. وأقوال الفقهاء وعلماء المقاصد تدعم هذا الفهم.

وعلى هذا الأساس؛ يبدو جليا الخطة الأساس التي كان على المؤلف الالتزام بها في بحثه لتأصيل فكر سياسي إسلامي، هذه الخطة تتجلى في ضبط المصطلحات واستحضار سياقها المعرفي، ولعل أبرز من أكد على ضرورة التصدي لهذا الإشكال الدكتور طه عبد الرحمن، **حيث ذهب إلى أن مشكلة النظرية السياسية الإسلامية هي في عدم انضباط مصطلحاتها الفقهية السياسية، والتشوش الحاصل في ذهن الإسلاميين، يتجلى في تباين استعمال عدد من المفاهيم المركزية؛ مثل السياسة، والدولة، والدين.**

«وقد أرجع الدكتور طه عبد الرحمن أسباب هذا التشويش إلى أمرين: أحدها: **انقسام فكر الإسلاميين بين تراث غني وتحديث فقير؛ فيستعمل المفهوم الواحد تارة بمعناه التراثي، وتارة بمعناه الحديث.** الثاني: **عدم قدرة الإسلاميين على الدفاع عن عقيدتهم؛ فقد قاموا بمحاكاة العلمانيين في اصطلاحاتهم وتصوراتهم؛ لدفع تهمة جمود الفكر والتخلف عن العصر»**[15].

إنني أستبعد مطلقًا تهمة تحيز ومحاكاة المؤلف لاصطلاحات العلمانيين وتصوراتهم، ألا ترى أنه صاحب الفضل في البحث عن أصول هذا الفكر من خلال القرآن الكريم؛ فقصده من الكتاب واضح جلي، فكيف يكون منحازا إلى الاتجاه العلماني؛ وهو قد أحرز قصب السبق في هذا المجال؟ بل إن معظم مشاريعه الفكرية تتجه إلى تحرير العقول من التبعية المنهجية للآخر. وإنما كان قصدي التلميح إلى ما أشار إليه السادة العلماء من ضرورة العناية بتراثنا الفكري في جانبه المنهجي وجهازنا المفاهيمي الأصيل.

---

(15) الدكتور طه عبد الرحمن، روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2012، ص326.

وإذا كان هناك من تبرير لاستعماله مفهوم السياسة في إطار حقل العلوم السياسية المعاصرة، فقد يكون تدوين الكتاب في مرحلة زمنية؛ تفرغ فيها المؤلف لدراسة تخصصه العلمي الدقيق؛ الذي هو علم الاجتماع السياسي المعاصر، الشيء الذي يفرض ضرورة الانضباط المنهجي الصارم لذلك الحقل المعرفي موضوع الدراسة، لذلك لم تسعفه ظروف البحث للاطلاع على تعريفات الفقهاء للسياسة في الحقول المعرفية الشرعية. غير أننا نجد المؤلف ـ في الآونة الأخيرة ـ استدرك على نفسه في دراسة هذا المفهوم ومفاهيم إسلامية أخرى كالإصلاح مثلا، وذلك من خلال كتاب آخر سماه «**النص القرآني: وأصول الاجتماع السياسي: مداخل تأسيسية**»[16].

المسألة الثالثة: النظرة التجزيئية في دراسة النص

ينتقد الدكتور لؤي صافي المنهج المعتمد من قبل علماء السياسة القدماء والمحدثين الذي يغلب عليه الطابع التجزيئي الوظيفي، دون الرؤية النصية الكلية التي توجه الفعل السياسي. فهذا المنهج لم يطمح إلى دراسة متكاملة لمختلف النصوص المتعلقة بظاهرة سياسية معينة؛ بغية استنباط قواعد عامة تشكل منظومة متكاملة؛ بل يكتفي بالسوق الانتقائي لنصوص مختارة؛ لتأييد فهم محدد أو موقف معين[17].

هذه من المؤاخذات على الكتاب، حيث عمد المؤلف إلى اختيار سور ونصوص من القرآن المكي بعينها لتأييد ظواهر سياسية محددة، والحال أن تقرير هذه الآيات أو تلك أصولًا للفكر السياسي الإسلامي؛ يوجب إعمال ما دأب على تسميته أساتذة المناهج قديمًا وحديثًا بـ: المنهج الاستقرائي.

ويكفي في هذا السياق؛ الرجوع إلى كتاب الموافقات للإمام الشاطبي ليظهر لنا بجلاء التزام الإمام الشاطبي المنهج الاستقرائي في الاستدلال على القواعد والمسائل الأصولية والمقاصدية، وقد حدّد منهجه في التأليف منذ بداية كتابه، قال رحمه الله: «.. معتمدًا -أي في تدوين الكتاب- على الاستقراءات الكلية، غير مقتصر على الأفراد الجزئية، ومبينًا أصولها النقلية بأطراف من القضايا العقلية، حسبما أعطته الاستطاعة والمنة، في بيان مقاصد الكتاب والسنة»[18].

---

(16) انظر الدكتور التيجاني عبد القادر حامد، النص القرآني وأصول الاجتماع السياسي: مداخل تأسيسية، طبعة منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى؛ قطر، 2020م، ص293 إلى ص304.

(17) **الدكتور لؤي صافي، العقيدة والسياسة: معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1996م، ص24، بتصرف.**

(18) **الإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت: 790 هـ)، الموافقات، تحقيق الشيخ أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي والدكتور سيد** =

ويقول في المقدمة الثالثة من الكتاب: «وإنما الأدلة المعتبرة هنا المستقراة من جملة أدلة ظنية تضافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع، فإن للاجتماع من القوة ما ليس في الافتراق»[19].

ولذلك نطرح في هذا السياق سؤالين يمكن صياغتهما وفق الآتي:

الأول: لماذا اختار المؤلف البحث عن أصول الفكر السياسي في القرآن المكي وليس المدني؟

إن البدء بالسور لمكية قبل المدنية في استنباط أصول الفكر السياسي له مبرراته المنهجية ودوافعه العلمية، وهو منهج قائم على اعتماد المكي قبل المدني في بناء الكليات والقواعد. ولعل من أبرز من نبه إلى هذا المسلك الإمام أبو إسحاق الشاطبي[20]، فعنده المدني تابع للمكي في الفهم والاستنباط؛ وهي رؤية منهجية لها أثرها البالغ في فهم القرآن. قال -رحمه الله- : «المدني من السور ينبغي أن يكون منزلا في الفهم على المكي، وكذلك المكي بعضه مع بعض، والمدني بعضه مع بعض، على حسب ترتيبه في التنزيل، وإلا لم يصح. والدليل على ذلك أن معنى الخطاب المدني في الغالب مبني على المكي، كما أن المتأخر من كل واحد منهما مبني على متقدمه، دل على ذلك الاستقراء..»[21].

وفي سياق آخر نبَّه الشاطبي إلى كون القرآن المكي اشتمل على قواعد الشريعة وكلياتها، والمدني مكمل لتلك القواعد والكليات ومفصل لها؛ قال -رحمه الله-: «إذا رأيت في المدنيات أصلًا كليًا فتأمله تجده جزئيا بالنسبة إلى ما هو أعم منه، أو تكميلا لأصل كلي»[22].

وقال أيضًا في المسألة الأولى من الفصل الثاني في الإحكام والنسخ: «اعلم أن القواعد الكلية هي الموضوعة أولًا، والذي نزل بها القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة، ثم تبعها أشياء بالمدينة، كملت بها تلك القواعد التي وضع أصلها بمكة»[23]. ويضرب الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ مثالًا على هذا بسورة الأنعام المكية التي استوعبت أصول الدعوة المكية، وسورة البقرة التي نزلت بعدها تفصيلًا وتقريرًا لها، فيقول -رحمه الله-«ثم لما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة كان من أول ما

= زكريا سيد الصباغ، المجلد الأول، الجزء الأول، ص86، دار الفضيلة» القاهرة، ط1، 2010م.

(19) نفسه، ص81 .

(20) وفق المؤلف في اختيار المكي قبل المدني مجالا للبحث، لكن حبذا لو أشار إلى آراء الإمام الشاطبي في هذا الموضوع، ولعله لم يطلع عليها.

(21) الإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت: 790 هـ)، الموافقات، تحقيق الشيخ أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي والدكتور سيد زكريا سيد الصباغ، المجلد الثاني، الجزء الثالث، ص 454، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010م.

(22) نفسه، ص5.

(23) نفسه، ص113.

نزل عليه سورة البقرة، وهي التي قررت قواعد التقوى المبنية على قواعد سورة الأنعام»[24].

الثاني: ما هي المعايير التي على أساسها اختيرت سور مكية بعينها مجالًا للبحث السياسي؟

قد يتساءل القارئ الكريم عن جدوى اعتماد المؤلف سور مكية بعينها (قريش ـ الإسراء ـ الروم ـ البروج ـ الفيل) في تقديم تحليل سياسي موحد للحالة القرشية والإسرائيلية والرومية.

إن الدارس لمجموع السور المكية في القرآن والتي يصل عددها إلى خمسة وثمانين، سيجد بعضها يقدم تفاصيل أخرى مفيدة في استنباط أصول السياسة؛ لم يشر إليها الدكتور التيجاني في بحثه، كسورة الأنعام ويوسف والقصص ولقمان.

ومن ذلك مسألة تشريع الجهاد في القرآن المدني، فهو فرع لأصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الوارد في القرآن المكي، وقد ورد شيء من هذا عن الإمام الشاطبي في المسألة الثامنة من كتاب الأدلة الشرعية، قال -رحمه الله- «... والجهاد الذي شرع بالمدينة فرع من فروع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو مقرر بمكة كقوله: ﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [لقمان الآية 17][25].

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا؛ ما استنبطه الفقهاء ـ من سورة يوسف المكية ـ ممن يقر بشرع من قبلنا أصلًا من أصول التشريع الإسلامي، وهو جواز الترشح للمنصب عند توفر الكفاءة العلمية والأمانة ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف 55]. فيوسف هنا لم يترشح لهذا المنصب إلا حينما وجد في نفسه الكفاءة العلمية والقدرة البدنية والفهم السياسي للواقع المصري؛ وخشيته تقلد المنصب من ليس مؤهلًا لذلك. ورغم ورود بعض الآثار عن النبي ﷺ في ذم الترشح للمنصب، غير أن ذلك لا ينقض هذا الدليل القرآني، فسياقه يدل على تعليم النبي ﷺ أصحابه خطورة تولي المسؤولية وتعظيم ذلك في أنفسهم؛ وليس يعني النهي عن الترشح لها[26].

والذي يهمنا في هذا السياق، ليس جواز الترشح من عدمه؛ بل يهمنا الإشارة إلى أن المؤلف أغفل معالجة ثلاثة أصول أساسية في كتابه؛ إذ يمكن اعتبارها من أمهات وأصول القيم السياسية

---

(24) نفسه، ص455.

(25) الإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت 790 هـ)، الموافقات، تحقيق الشيخ أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي والدكتور سيد زكريا سيد الصباغ، المجلد الثاني، الجزء الثالث، ص 50 ـ 54، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010م.

(26) من ذلك مثلًا؛ ما ورد عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: دخلتُ على النبي ﷺ أنا ورجلانِ من بني عمي، فقال أحدهما: يا رسول الله، أمِّرْنا على بعض ما ولاك الله ﷻ، وقال الآخر مثل ذلك، فقال: ((إنَّا والله لا نولِّي هذا العملَ أحدًا سأله، أو أحدًا حرَص عليه)) متفق عليه.

الإسلامية الواردة في القرآن المكي وهي: القوة / الأمانة/ العلم[27]، وهو الشيء الذي جعل الدكتور الشنقيطي يصنفها ضمن قائمة قيم الأداء السياسي[28].

ومن ذلك أيضًا، ما ورد في (سورة ص المكية الآيات 23 ـ 24) من ضرورة العدل في التقاضي باعتباره فرع عن العدل السياسي، فقد قال أحد الخصمين لداود عليه السلام: إن هذا الرجل أخي، له تسع وتسعون نعجة، ولي نعجة واحدة، فطلب مني أن أعطيه إياها وغلبني في الحجة، لكن داود حكم بينهما بالإنصاف والعدل، وقال مخاطبا صاحب الدعوى: لقد ظلمك أخوك حين سألك ضم نعجتك إلى نعاجه.

فمن أصول القيم السياسية المستفادة في باب القضاء[29] **العدل في الحكم والقسم**، إذ هو «جذر القيم الإسلامية والنبع الذي يتفرع منه ما سواه من قيم ومبادئ.. على أن ما يهمنا هنا ليس العدل كقيمة كلية بل العدل السياسي تحديدًا، وهو ما يعبر عنه في النصوص التشريعية الإسلامية بمصطلح العدل في الحكم والقسم»[30]. وقد صنفها الدكتور الشنقيطي في الفصل الأول من كتابه ضمن قائمة قيم البناء السياسي.

وعليه لا يمكننا الاتفاق على كون هذه النصوص أو تلك؛ أصولًا تشمل جماع قضايا الأصول السياسية في القرآن المكي إلا بإعمالنا لهذا المنهج الاستقرائي الكلي. ولذلك وجدنا الأصوليين والفقهاء يرون عدم استقلال الدليل الواحد بالحكم، فلو نظرنا في القرآن الكريم ورأينا فيه حكما شرعيا حول مسألة ما، فإننا لا نهرول إلى إصدار الحكم إلا بعد النظر في شواهد السنة وإجماعات الفقهاء وآراء المفسرين، ثم نخرج بعد ذلك بالحكم الشرعي.

وعليه، إذا كان هذا المنهج العلمي معتمدا في علاقة القرآن بغيره من المصادر الأخرى، فمن باب أولى يمكن اعتماده في تعضيد سور القرآن بعضها بعضا باعتبار قوتها في الاستدلال، فالسورة الواحدة أو السورتان أو مجموع السور لا تستقل بالحكم في استخراج الأصول إلا بعد استقراء بقية السور.

---

(27) انظر الآية 26 من سورة القصص، والآية 55 من سورة يوسف.

(28) انظر: الدكتور محمد بن المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية، القسم الأول، الفصل الثاني: قيم الأداء السياسي، ص224.

(29) قد تقتصر دلالة مصطلح السياسة الشرعية على القضاء، كما هو موضوع كتاب الطرق الحكمية في السياسة الشرعية.

(30) الدكتور محمد بن المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية، ص147 - 149.

4/ التركيب

خلاصات:

على سبيل الختم، لقد أبدع الدكتور التيجاني في التعبير عن أفكاره بروح إسلامية أصيلة، وأسلوب علمي رصين؛ ومقاربة فلسفية متنوعة، والكتاب يقدم رحلة غنية وعميقة جمعت بين الديني والفلسفي، السياسي والاجتماعي؛ وهي بلا شك رحلة متكاملة من حيث الرؤية والمضمون، ثم علاوة على البعد النظري ذي الإسهام المفيد، نجد بعدا تطبيقيا يتجلى في دراسته لسورة الأعراف وسور مكية أخرى دراسة سياسية.

وبعد هذه الرحلة المتواضعة؛ يمكننا تكثيف بعض الخلاصات المفيدة وفق الآتي:

أولًا: يتضمن القرآن الكريم نصوصا شرعية لها صلة وثيقة بقواعد الحكم وأصول النظام السياسي الإسلامي.

ثانيًا: التأصيل للفكر السياسي من القرآن له بعدان اثنان: الأول متوجه إلى داخل الصف الإسلامي، والثاني إلى خصوم الإسلام وأعدائه. فمن جهة؛ يترتب عليه التأصيل لمشروعية العمل السياسي واعتباره مدخلًا من مداخل الإصلاح في سياق مشروع النهضة الإسلامية الشاملة. ومن جهة أخرى؛ يترتب عليه الرد على دعوى العلمانية التي تحاول تحييد الفعل السياسي عن مجال الدين، فوجود هذه الأصول في القرآن يجعل العمل السياسي من صلب ما يمكن أن يكون محققا لمعنى العبودية الشاملة، فهذا الدين لم يأتي لينحصر في الضمائر والقلوب ويبقى رهين البعد الإنساني في صيغته الفردية، بل هو دين جاء ليحكم الحياة البشرية في كل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والفنية وغيرها من مناشط الإنسان العامة والخاصة.

ثالثًا: يتميز المؤلف بمخالفته للسائد من الدراسات الفكرية؛ التي اعتمدت نصوص القرآن شواهد فقط تدعم ما توصلوا إليه من نتائج، بينما يرى المؤلف في الآية القرآنية ظاهرة مستقلة تحتاج إلى تعمق في جزئياتها للتمكن من تحليل الظواهر الاجتماعية.

رابعًا: يطرح المؤلف الأفكار السياسية من منظور القرآن المكي، ومن خلال وجهات نظر فلسفية، ثم يؤصل لذلك بإرجاع هذه الآراء إلى أصلها اليوناني. لينتهي بذلك إلى ملاحظة مفادها التقارب بين المرجعية المثالية الأفلاطونية والمرجعية الأخروية التوحيدية الإسلامية، لكنه مع ذلك يرجح المذهبية الإسلامية لكونها تربط السياسة بالمثال الأخلاقي دون إغفال الظرف الواقعي التاريخي، وهي أيضا

مذهبية ترتكز على مفهوم الجزاء الأخروي، ولكن ذلك لا يجعلها تعطل البناء السياسي أو تبدأ النهضة العمرانية الإسلامية من درجة الصفر.

خامسًا: يتسم أسلوب المؤلف -على سبيل الغلبة- بالعمق في التحليل والجدة في طرح الأفكار، ولا سيما في ربطه الأفكار بأصولها المعرفية الإسلامية، لكن منهجه في الكشف عن أصول الفكر السياسي يتسم بالتعقيد، فلا يكاد القارئ يخرج بشيء من أصوله إلا بعد استقراء تام لمضامين الكتاب، وبالتالي كان من الممكن -منهجيًا- الإشارة إجمالًا لهذه الأصول ثم تفصيل القول بعد ذلك.

سادسًا: عرّف المؤلف السياسة وفقا لما هو متعارف عليه في العلوم السياسية المعاصرة، والمطلوب -استنادًا إلى المرجعية الإسلامية- هو تعريف المفاهيم من خلال أصولها المعرفية وإطارها المرجعي وأبعادها الحضارية، وهو الأمر نفسه الذي نبّه إليه الدكتور طه جابر العلواني في ختام مقدمته.

سابعًا: يحاكي المؤلف في تفسيره لسورة الأعراف ما اصطلح عليه أهل التفسير بـ «التفسير الموضوعي» للقرآن الكريم، فهو منهج يقوم على معالجة وتتبع القضية الواحدة؛ من خلال رصد معانيها وفوائدها؛ وذلك بضم الآيات بعضها إلى بعض. أي إفراد الظاهرة القرآنية بالبحث والدراسة من خلال استقراء شامل لأجزائها.

ثامنًا: أبدع المؤلف في التعاطي مع المعرفة الإسلامية بمنهج شامل في استنتاجاته؛ متداخل في رؤاه بين الشرق والغرب؛ فهو من جهة يعتمد النص القرآني المكي إطارًا مرجعيا والتجربة النبوية المكية إطارًا تطبيقيًا، ومن جهة أخرى ينفتح على الفلسفة الغربية بالاستفادة منها حينًا ومنتقدًا إياها حينًا آخر.

والحمد لله رب العالمين

المراجع:

- **القرآن الكريم** برواية ورش عن نافع.
- الشاطبي، أبو إسحاق (ت: 790هـ)، **الموافقات**، تحقيق الشيخ أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي والدكتور سيد زكريا سيد الصباغ، دار الفضيلة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م.
- عبد الرحمن، طه، **روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية**، بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2012م.
- حامد، التيجاني عبد القادر، **أصول الفكر السياسي في القرآن المكي**، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، قطر، 2017م.

- حامد، التيجاني عبد القادر، **النص القرآني وأصول الاجتماع السياسي: مداخل تأسيسية**، طبعة منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، قطر، 2020م.
- صافي، لؤي، **العقيدة والسياسة: معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية**، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1996م.
- عارف، نصر محمد، **إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد**، تحرير الدكتور عبد الوهاب المسيري، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة، 1998م.
- الشنقيطي، محمد بن المختار، **الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية: من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي**، طبعة منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، قطر، 2018م
- الأنصاري، فريد، **البيان الدعوي وظاهرة التضخم السياسي**، منشورات ألوان مغربية، الطبعة الأولى، 2003م.

Arabic references

• Al-Qur'ān al-Karīm bi-riwāyat Warsh ʿan Nāfiʿ.

• Al-Shāṭibī, Abū Isḥāq (d: 790), Al-Muwāfaqāt, Ed: al-Shaykh Aḥmad Muṣṭafá Qāsim al-Ṭahṭāwī wa-al-Duktūr Sayyid Zakarīyā Sayyid al-Ṣabbāgh, Dār al-Faḍīlah, Al-Qāhirah, St1, 2010.

• ʿAbd al-Raḥmān, Ṭāhā, Rūḥ al-Dīn: min ḍayyiq al-ʿAlmānīyah ilá sʿh al-i'timānīyah, Bayrūt, al-Markaz al-Thaqāfī al-ʿArabī, St2, 2012.

• Ḥāmid, Al-Tījānī ʿAbd al-Qādir, uṣūl al-Fikr al-siyāsī fī al-Qur'ān al-Makkī, Muntadá al-ʿAlāqāt al-ʿArabīyah wa-al-dawlīyah, St1, Qaṭar, 2017.

• Ḥāmid, al-Tījānī ʿAbd al-Qādir, Al-naṣṣ al-Qur'ānī wa-uṣūl al-ijtimāʿ al-siyāsī : madākh-il ta'sīsīyah, Ṭabʿah Muntadá al-ʿAlāqāt al-ʿArabīyah wa-al-dawlīyah, St1, Qaṭar, 2020.

• Ṣāfī, Lu'ayy, Al-ʿaqīdah wa-al-siyāsah : Maʿālim Naẓarīyat ʿāmmah lil-dawlah al-Is-lāmīyah, al-Wilāyāt al-Muttaḥidah al-Amrīkīyah, al-Maʿhad al-ʿĀlamī lil-Fikr al-Islāmī, St1, 1996.

• ʿĀrif, Naṣr Muḥammad, Ishkālīyat al-Taḥayyuz : ru'yah maʿrifīyah wa-daʿwah lil-ijtihād, taḥrīr al-Duktūr ʿAbd al-Wahhāb al-Misīrī, al-Wilāyāt al-Muttaḥidah al-Amrīkīyah, al-Maʿhad al-ʿĀlamī lil-Fikr al-Islāmī, St2, 1998.

• Al-Shinqīṭī, Muḥammad ibn al-Mukhtār, Al-azmah al-dustūrīyah fī al-Ḥaḍārah al-Islāmīyah: min al-fitnah al-Kubrá ilá al-Rabīʿ al-ʿArabī, Ṭabʿah Muntadá al-ʿAlāqāt al-ʿArabīyah wa-al-dawlīyah, St1, Qaṭar, 2018.

• Al-Anṣārī, Farīd, al-Bayān al-daʿawī wa-ẓāhirat al-taḍakhkhum al-siyāsī, Manshūrāt Alwān Maghribīyah, St1, 2003.